

شرح

منظومة الشبراوي

في علم النحو

تأليف

أبي محمد هشام بن السيد

ابن محمد المغاوري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلـــى آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،أما بعد... فهذا شرح مختـــصر لطيف لمنظومة الشيخ العلامة عبد الله الشبراوي الشافعي في علم النحو ، وضعناه لـــصغار الطلاب المبتدئين ، راجين به رضا رب العالمين ، طامعا أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الـــرحيم ، واغفـــر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الناس لرب العالمين .

وكتب

أبو محمد هشام المغاوري

التعريف بالناظم

هو عبد الله بن محمد بن عامر بن شرف الدين الشبراوي القاهري الشافعي (أبـــو محمـــد جمال الدين) محدث فقيه أصولي متكلم أديب شاعر، شارك في بعض العلوم .

ولد سنة 1092 هجرية تقريبا ، وولي مشيخة الأزهر حتى صار إماما في الفقه والحديث والأصول والتوحيد ، وبارعا في الأدب والشعر ، وظل في مشيخة الأزهر حـــتى وفاتـــه صبيحة الخميس (6 ذي الحجة 1171 هجرية) .

من مؤلفاته : عنوان البيان وبستان الأذهان ، ديوان شعر ، نزهـــة الأبـــصار في رقـــايق الأشعار، الإتحاف بحب الأشراف ، قصيدة في إعراب النحو ، ديوان شعره المسمى بمفتاح الألطاف في مدائح الأشراف ، وشرح الصدر في غزوة أهل بدر ، وديوان يحتوي علـــى غزليات وأشعار ومقاطيع ، والمنهل المورود شرح قصيدة ابن مسعود .

ودفن رحمه الله بتربة قرافة المجاورين .

إسناد الشارح لمنظومة الشبراوي

أرويها عن شيخنا العلامة المحدث الفقيه الأصولي المتقن شيخ المالكية بالمغرب أبي الفضل عبد الله الصديق الغماري رضي الله عنه ، عن شيخه العلامة الشيخ دويدار الكفراوي التلاوي الشافعي المصري المعمر فوق المائة ، عن البرهان الباجوري ، عن حسن القويسني، عن داود القلعي ، عن مرتضى الزبيدي ، عن أحمد السحيمي ، عن عبد الله الشبراوي .
وبهذا السند وغيره نروي ثبت الشيخ عبد الله الشبراوي رحمه الله . والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين .

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير عبد الله الشبراوي الشافعي : قد سألني من يعز علي أن أنظم لـــه أبياتـــا تشتمل على قواعد فن العربية ، فأجبته لما سأل طالبا من الله بلوغ الأمل ، ورتبته على خمسة أبواب :

الباب الأول : في الكلام عند النحاة ، وما يتألف منه .

الباب الثاني : في الإعراب اصطلاحا .

الباب الثالث : في مرفوعات الأسماء .

الباب الرابع : في منصوبات الأسماء .

الباب الخامس : في مخفوضات الأسماء .

وأقول : بسم الله الرحمن الرحيم

قدم الناظم **(رحمه الله)** لمنظومته ببيان الباعث له على نظمها ، وبيان ترتيبه لها ، فذكر أنه سئل فيه ممن يعز عليه ، فأجابه لما سأل طالبا من الله **(عز وجل)** أن يبلغه ما يأمل . وذكر أنه رتبه على خمسة أبواب .

والمراد بقوله : **" قواعد فن العربية "** قواعد النحو خاصة ؛ إذ هذا النظم لا يـــشتمل إلا عليه فقط . وهو أنفع العلوم العربية ؛ إذ به تدرك جميعا ، وهو مفتاح العلوم ؛ فقد اتفـــق العلماء على أنه مُحتاج إليه في كل فن من فنون العلم ، وهو الأولى بالتقديم في الطلـــب على سائر العلوم ؛ لأن الكلام دونه لا يفهم ؛ فالألفاظ مغلقة على معانيها ، لا يفتحها إلا الإعراب، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقيـــاس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، و به يحترز عن الخطأ في اللسان العربي، وكلام رسوله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الموصلين إلى خيري الدنيا والآخرة .

الباب الأول

فـــي الكلام وما يتألف منه

يا طالبَ النحوِ   خذْ مني قواعدَه   منظومةً جملةً من أحسنِ الجملِ
في ضِمنِ خمسين بيتا لا تزيدُ سِوى بيتٍ به قد سألتُ العفوَ عن زللِ
إن أنت أتقنتهَا   هانتْ مسائلُهُ   عليك من غير تطويلٍ ولا مللِ

افتتح الناظم **(رحمه الله)** منظومته بنداء طالب النحو أن يأخذ منه قواعد النحـــو منظومـــة نظما من أحسن النظم ، في ضمن خمسين بيتا لا تزيد سوى بيت قد سأل الله فيه العفـــو عن الزلل ، وهو قوله :

"يا رب عفوا عن الجاني المسيء فقد ضاقت عليه بطاح السهل والجبل"

وقوله : **"به"** أي فيه .

***

أما الكلامُ اصطلاحا فهو عندهمُ   مركبٌ فيه إسنادٌ كقامَ عَلِي

لما كان التفاهم إنما يقع بالكلام قدمه الناظم فذكر أن **الكلام** في اصـــطلاح النحـــاة : **"عبارة عما اجتمع فيه التركيب والإسناد"** ، كقولك : **" قامَ عليٌّ "** . ومعـــنى كونـــه مركبا : أن يكون مؤلفا من كلمتين أو أكثر ، نحو :**" قام علي"**، ونحو : **" النحوُ خيرُ ما تبدأُ به طلبَ العلمِ "** .

وأقل ما يتألف منه الكلام اسمان على وجه يكون فيه أحدهما خبرا عن الآخر ، نحو:**"اللهُ أكبرُ "** ، **أو فعل واسم على وجه يكون الفعل فيه حديثا عن** الاسم ، نحو **" قام علي "**.

فالكلمة الواحدة لا تسمى كلاما عند النحاة إلا إذا انضم غيرها إليهـــا : ســـواء أكـــان انضماما حقيقيا ، كما في الأمثلة السابقة ، أم تقديريا ، كما في قولك : **" النحوُ "** لمـــن

قال لك : " **ما أولى العلوم بالتقديم ؟** " ، فهذه الكلمة تعتبر كلامــا ، لأن التقــدير : "النحوُ أولى العلومِ بالتقديم " .

والإسناد : هو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد معنى ما إثباتا ، نحو : "**عليٌّ قائمٌ** "، أو **نفيا** ، نحو : " **ليس عليٌّ بقائمٍ** " ، فــ "**علي**" في المثالين مسند إليه ؛ لأنه محكوم عليه بالقيام في الأول وبنفيه في الثاني .

***

والاسمُ والفعلُ ثم الحرفُ جملتُها أجزاؤُه ، فَهْوَ عنها غيرُ مُنتقِلِ

لما انتهى من تعريف الكلام احتاج على ذكر أجزائه التي يتركب من جملتها ، فــذكر أن الاسم والفعل والحرف أجزاء الكلام ، لا رابع لها ، فهو يصدق بتركبه من كلها ، نحــو: "**هل قام علي ؟** " ، ومن اثنين ، نحو: " **قام علي** " ، ومن واحد ، نحو : "**علي قائم** " .

ففي المثال الأول تركب الكلام من اسم وفعل وحرف ، وفي المثال الثاني تركب من فعل واسم ، وفي الثالث من اسمين .

وعطف الناظم الفعل على الاسم بالواو لقرب مترلته منه ، حيث يدل كل منــهما علــى معنى في نفسه ، وعطف الحرف بــ (ثُمَّ) لبعد مرتبته منه ، حيث يدل على معنى في غيره، ولكون الحرف لا مدخل له في التركيب، وإنما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمــين ، نحــو : "**علي في المسجد** " ، أو فعل واسم ، نحو : " **مررت بعلي** " ، أو جملتين ، نحــو : "**إن جاء عليٌّ أكرمته** " .

والاسم في اللغة هو : " **ما دل على مسمى** " ، **وفي اصطلاح النحويين** : " **كلمة دلت على معنى في نفسها** ، **ولم تقترن بزمان** " ، نحو : " **محمد** ، و**علي** ، و**رجل** ، وا**مــرأة** ، و**ناقة** , و**بحر** ، و**عصا** " ، فكل واحد من هذه الألفاظ يدل على معنى ، ولــيس الزمــان داخلا في معناه .

والفعل في اللغة هو : " **الحدث** " ، **وفي الاصطلاح** : " **كلمة دلــت علــى معــنى في نفسها، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة** ، **التي هي** : **الماضي** ، **والحال** ، **والمستقبل**" ، نحو:

" **قرأ** " ، فإنه كلمة دلت على معنى ، وهو القراءة ، وهذا المعنى مقترن بالزمان الماضي ، ونحو : "**يقرأ** " ، فإنه دال على معنى وهو القراءة أيضا ، وهذا المعنى مقترن بالزمان الحاضر ، ونحو : " **اقرأ** " ، فإنه كلمة دالة على معنى وهو القراءة أيضا ، وهذا المعنى مقترن بالزمان المستقبل .

والفعل على ثلاثة أنواع : ماض ، ومضارع ، وأمر :

فالماضي : " ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم " ، نحو : " **قرأ ، وكتب ، وسمع** " .

والمضارع : " ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم " ، نحو: "**يقرأ ، ويكتب ، ويسمع** " .

والأمر : " ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم " ، نحو : "**اقرأ ، واكتب ، واسمع** " .

والحرف في اللغة : " الطَّرَف " ، وفي الاصطلاح : " كلمة دلت على معنى في غيرها "، أي أنه يشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر المتعلَّق ، فإذا قلت : "**سرتُ مِنْ مَكَّةَ**"، مثلا ، فمعنى " **مِنْ** " ، وهو الابتداء ، لا يستفاد إلا بذكر " **مكة** " ، ألا ترى أنك لو وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده .

***

فالاسمُ يُعرفُ بالتنوينِ ثم بأل والجرِّ أو بحروفِ الجرِّ كالرجلِ

لما ذكر أجزاء الكلام احتاج إلى ذكر ما يتميز به كل جزء ، فبدأ بذكر علامات الاسم التي يتميز عن أخويه الفعل والحرف بوجود واحدة منها أو قبولها ، وإنما بدأ بالاسم لشرفه عن قسيميه الفعل والحرف باستغنائه عنهما لقبوله الإسناد بطرفيه واحتياجهما إليه .

فذكر أربع علامات : اثنتان تلحقان الاسم في آخره ، وهما **التنوين** ، **والجـــر** ، واثنتـــان تدخلان عليه في أوله ، وهما : **ال** ، **وحروف الجر** .

فالتنوين لغة : " **التصويت** " ، تقول : " نَوَّن الطائرُ " ، إذا صَوَّتَ ، **واصطلاحا** : " **نون ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا ووقفا** " ، نحو : " **عليٍّ** ، **ورجلٍ** ، **وصـــهٍ** ، **ومسلماتٍ** ، **وحينئذٍ** " ؛ فهذه كلها أسماء لوجود التنوين في آخرها .

وقولنا : "**نون ساكنة** " أي أصالة ؛ فلا يرد تحريكها لعارض كـــالتخلص مـــن التقـــاء الساكنين في نحو قوله تعالى : (**مَحْظُورًا انظُر**) .

والمراد بالآخر الآخر حقيقة ، كدال " زيد " ، أو حكما كدال " يد " .

وخرج بقولنا : " **الاسم** " نون التوكيد ، في نحو قوله تعالى : (**لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ**) ؛ لأنها آخر الفعل .

وقولنا : " **تفارقه خطا** " أي في غالب الأحوال ، وهو الرفع والجر ؛ فلا يرد أنه يرسم ألفا في حالة النصب .

والعلامة الثانية التي ذكرها هي : **دخول** " **ال** " **عليه** ، نحو : " **الرجل** " و" **الغـــلام** " ، فـــ " **الرجل** " و" **الغلام** " اسمان لدخول " ال " عليهما في أولهما .

وتعبيره بـــ " ال " أولى من تعبير غيره بالألف واللام ؛ لأن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها .

والعلامة الثالثة : **هي الجر** ، **والجر في اللغة** : **التَّسَفُّل** ، **وفي الاصطلاح**: "**هو الكـــسرة التي تحدث عند دخول عامل الجر** ، **أو ما ناب عنها**" ، ككسرة الياء من " **علـــي** " في نحو قولك: " **مررت بعليٍّ** " ، فـــ "**علي** " اسم ، ويعرف هذا بكسر آخره .

هذا باعتبار أن الإعراب لفظي ، أما باعتباره معنويا فهو : " **تغـــير مخـــصوص علامتـــه الكسرة أو ما ناب عنها**" .

وهو يشمل الجر بالحرف والجر بالإضافة والجر بالتبعية ، نحو : "**مررت بغلامِ عليٍّ الفاضلِ**" ، فـــ " **غلام** " مجرور بالحرف ، و " **علي** " مجرور بالإضافة ، و " **الفاضل** " مجرور بالتبعية .

والعلامة الرابعة : هي دخول حروف الجر عليه في أوله ، نحو : " **مِن الرسولِ** " ، فـ " **الرسول** " اسم لدخول حرف الجر عليه في أوله ، وهو " **من** " .

وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع إشعارا بأن بعضها قد يجامع بعضها في الجملة، كالجر مع التنوين ، أو مع " ال " ، وقد لا يجامع ، كالتنوين و " ال " .

ومثل بكلمة " **رجل** " لأن كل علامة من العلامات التي ذكرها تصلح أن تكون علامة على اسميتها .

***

والفعلُ بالسينِ أو قدْ أو بسَوفَ وإنْ   أردت حرفا فمِن تلك الأمورِ خَلا

ذكر الناظم في هذا البيت بعض العلامات التي يعرف بها الفعل ، فذكر ثلاث علامات تدخل عليه في أوله ، وهي : **السين ، وقد ، وسوف .**

فـ " **السين** " ، أي المعهودة عند النحاة ، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس ؛ فخرج السين الهجائية ، وسين الصيرورة ، كما في قولهم : " **استحجر الطينُ** " ، أي صار حجرا ، وغيرهما .

والتنفيس : هو تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال يقال:"**نفَّسته**"، أي وسَّعته ، و " **نفَّستُ له** ، أي وسَّعت له .

ويختص السين بالمضارع ، نحو : " **سأستغفر** " ، فـ " **أستغفر** " : فعل مضارع لدخول السين عليه ، ومثله " **سوف** " في الدلالة على التنفيس واختصاصه بالمضارع ، نحو : **(سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ) .**

و " **قَدْ** " أي الحرفية ، وهي المفهومة عند الإطلاق ، وتدخل على الماضي للتحقيق في غالب الأحوال ، نحو : " **قد قامَ عليٌّ** " ، و(**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**) ، ولتقريب الحال ، نحو: " **قد قامت الصلاة** " . وتدخل على المضارع للتقليل ، إما في وقوع الفعل ، ولا

يكون إلا في غير كلام الله عز وجل ، نحو : **" قد يقــومُ علــيٌّ "** ، و **" قــد يــصدقُ الكذوبُ"** ، و إما في متعلَّق معنى الفعل مع تحقق وقوع الفعل ، ويكون في كلام الله عز وجل، نحو : **(قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)** ، أي من الأحوال ، أي ما أنتم عليه أقل معلوماته ؛ فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا ، لكن الأول باعتبار الفعل ، والثاني باعتبار متعلَّقِه .

وقولنا : " الحرفية " احتراز عن " قد " الاسمية ؛ فإنها مختصة بالأسماء لأنها بمعنى "حَسْب" .

وحاصل ما ذكره من علامات الفعل قسمان :

الأول : ما اختص بالمضارع ، وهو السين وسوف .

والثاني : ما اشترك بين الماضي والمضارع ، وهو " قد " .

ولم يذكر علامة الأمر لعسره على المبتدئ ، وهي دلالته على الطلب مع قبوله لياء المخاطبة أو نون التوكيد ، نحو : **" اقرئي "** و **" اكتبَنَّ "** .

وأشار بقوله : **" وإنْ أردت حرفا فمِن تلك الأمورِ خَلا "** إلى أن الحرف يمتاز عن أخويه الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسم وعلامات الفعل ، وعدم قبوله لعلامة منــها ، أي أن علامة الحرف عدمية ، فخلوه من العلامات علامة له ، قال العمريطــي رحمــه الله :

"والحرف لم يصلح له علامة إلا انتفا قبوله العلامة " .

***

الباب الثاني

في الإعراب اصطلاحا

الاعرابُ تغييُر الأواخرِ من اسمٍ وفعلٍ اتَى مِنْ بعدِ ذي عَمَل

عقد الناظم هذا الباب للدلالة على حقيقة الإعراب وأنواعه وعلامات كل نوع ، فتكلم عن الأول بقوله : "**الاعراب** ...إلخ " ، **والإعراب في اللغة** له معان كثيرة ، والمناسب منها هنا (**الإبانة والتغيير**) ؛ لظهور نقله في الاصطلاح عنهما ؛ لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها ، وبان وتغيرت عن حالة الوقف ، وأما **في الاصطلاح** فمذهبان ، أحدهما ما ذكره الناظم باعتبار أن الإعراب معنوي .

والمراد بالتغيير أثره ، وهو التغيُّر ، من إطلاق اسم السبب على المسبب ، والمراد بتغيير الأواخر تغيير أحوال الأواخر ، أي تصييره مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما بعد أن كان ساكنا قبل التركيب .

والمراد بالاسم هنا الاسم المعرب منصرفا كان كـ "علي " ، أو غير منصرف كـ: "**أحمد**" .

والمراد بالفعل الفعل المضارع ، نحو : "**يقرأ** ، **ويسجد** " .

وقوله : " **أتى** " أي الاسم والفعل ، وقوله : " **مِنْ بعدِ ذي عَمَل** " أي من بعد صاحب عمل ، وهو العامل .

والعامل : ما به يتقوَّم (أي يتحصَّل) المعنى المقتضِي للإعراب سواء كان العامل لفظيا أو معنويا ، فالأول نحو : " **جاء** " ، فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع ، ونحو : " **رأيت**"، فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب ، ونحو : " **الباء** " فإنه يطلب المجرور المقتضي للجر .

والثاني (أعني العامل المعنوي) هو الابتداء والتجرد ، فالابتداء يكون في المبتدأ ، والتجرد في الفعل المضارع .

فالمبتدأ مرفوع بعامل معنوي ، وهو الابتداء ، والفعل المضارع مرفوع بعامل معنوي ، وهو تجرده من الناصب والجازم .

***

فَالرفعُ والنصبُ في غير الحروفِ وَمَا يختصُّ بالجرِّ إلا الاسمُ فاحتفلِ
والجزمُ للفعلِ ، فالأنواعُ أربعةٌ وليس للحرف إعرابٌ فلا تُطلِ
وقد تبين أن الاسمَ ليس له جزمٌ وليس لفعلٍ جرٌّ متصلِ

ذكر الناظم في هذه الأبيات أنواع الإعراب ، ومحلها من الاسم والفعل ، وهي أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

فالرفع في اللغة : العلو والارتفاع ، وفي الاصطلاح : تغير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها .

والنصب في اللغة : الاستواء والاستقامة ، وفي الاصطلاح : تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها .

ويقع الرفع والنصب في غير الحروف ، أي في الاسم والفعل ، نحو : "**يقومُ عليٌّ**" ، و "**لن أحبَّ الكسلَ**" .

والجر في اللغة : التَّسَفُّل ، وفي الاصطلاح : تغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . ولا يكون الجر إلا في الاسم ، نحو : "**تألمت من الظلمِ**" ، وهو المراد بقوله : "**وَمَا يختصُّ بالجرِّ إلا الاسمُ**" ، أي وما يختص شيء بالجر إلا الاسم .

والجزم في اللغة : القطع ، وفي الاصطلاح : تغير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه . ولا يكون الجزم إلا في الفعل المضارع ، نحو : "**لم يفلحْ الجاهل**" ، وهو المراد بقوله : "**والجزمُ للفعلِ**" ، أي المضارع .

أما الحروف فكلها مبنية ؛ إذ لا يتوارد عليها من المعاني ما تفتقر في دلالتـــها عليـــه إلى إعراب ، نحو : " **أخذت من الدراهمِ** " ، فالتبعيض مستفاد من لفـــظ " **مِـــنْ** " بـــدون إعراب. وهو المراد بقوله : " **وليس للحرف إعرابٌ** " .

وقد تبين لك مما سبق أن أنواع الإعراب ثلاثة أقسام :

قسم مشترك بين الأسماء والأفعال ، **وهو الرفع والنصب .**

وقسم مختص بالأسماء ، **وهو الجر .**

وقسم مختص بالأفعال ، **وهو الجزم .**

وإنما اختص الجر بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله ، وهو الذات ، واختص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل لتركب مدلوله من الحدث والزمان ، فأعطي الثقيل للخفيـــف ، والخفيف للثقيل للتعادل .

***

لكلِّ نوعٍ علاماتٌ مفصَّلةٌ فالرفعُ أربعةٌ في قولِ كلِّ وَلِي
والنصبُ خمسُ علاماتٍ وثالثُها خفضٌ ثلاثٌ وللجزمِ اثنتان تلِي

لما أنهى الكلام على أنواع الإعراب ذكر أن لكل نوع علامات مفصلة ، **فللرفـــع أربـــع علامات :**

واحدة منها أصلية ، وهي الضمة ، وثلاث فروع عنها ، وهي : الواو ، والألف ، والنون.

وللنصب خمس علامات :

واحدة منها أصلية ، وهي الفتحة ، وأربع فروع عنها ، وهي : الألـــف ، والكـــسرة ، والياء، والنون .

وللجر ثلاث علامات : واحدة منها أصلية ، وهي الكسرة ، واثنتان فروع عنها ، وهما : الياء ، والفتحة .

وللجزم وعلامتان : إحداهما أصلية ، وهي : السكون ، والأخرى فرعية ، وهي الحذف.

وعبر هنا عن الجر بالخفض ، والخفض عبارة كوفية ، والجر عبارة بصرية .

واكتفى بذكر عدد علامات كل نوع دون ذكر العلامـــات ، ومواضـــع كـــل علامـــة اختصارا. وأشار بقوله في البيتين : " **مفصَّلةٌ** " إلى أنها مفصلة في غير هذا النظم من كتب النحو المفصلة ، فلترجع إليها .

***

الباب الثالث

في مرفوعات الأسماء

والرفعُ أبوابُهُ سبعٌ سَتَسْمَعُهَا   تُتْلَى عَلَيك بِوضْعٍ لِلعُقُولِ جَلِي

لما ذكر أن الاسم يقع في ثلاثة مواقع : موقع الرفع ، وموقع النصب ، وموقع الجر ، ولكل من هذه المواقع عوامل تقتضيه ، شرع يبين ذلك على التفصيل .

وبدأ بذكر المرفوعات لأنها الأشرف ، وقد ذكر أن الاسم يكون مرفوعا في سبعة مواضع، وهو المراد بقوله : " **والرفعُ أبوابُهُ سبعٌ** " .

***

الفاعلُ اسمٌ لفعلٍ قد تقدَّمَهُ   كجاءَ زيدٌ فقصِّر يا أخَا العَذْلِ

هذا الباب الأول من مرفوعات الأسماء ، وهو الفاعل ، **والفاعل في اللغة: عبارة عمن أوجد الفعل** ، **وفي الاصطلاح : الاسم المرفوع المذكور قبله فعله** . وهو المراد بقوله : "**الفاعلُ اسمٌ لفعلٍ قد تقدَّمَهُ كجاءَ زيدٌ**" . فقولنا : " **الاسم**" مخرج للفعل والحرف ؛ فلا يكون واحد منهما فاعلا ، وهو يشمل الاسم الصريح والمؤول بالصريح : أما الصريح فنحو : " **زيدٌ** " في قولك : " **جاء زيدٌ** " ، وأما المؤول بالصريح فنحو : " **أَنَّا أَنْزَلْنَا** " في قوله تعالى : (**أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**) ، فـ " **أن** " حرف توكيد ونصب ، و " **نـا** " اسمه مبني على السكون في محل نصب ، و" **أَنْزَلْنَا** " : فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل رفع خبر " أن " ، و " أن " وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل " **يكفي** " ، والتقدير: أو لم يكفهم إنزالُنا .

وقولنا : " **المرفوع** " يخرج ما كان منصوبا أو مجرورا ؛ فلا يكون واحد منهما فـاعلا .
وقولنا : " **المذكور قبله فعله** " أي على جهة وقوعه منه ، نحو : " **قام محمدٌ** " ، فالفعل ، وهو القيام ، وقع من محمد ، وهو الفاعل ، أو على جهة قيامه به ، نحو : " **مات زيدٌ** " ، ومعنى قولنا : " **قيامه به** " أي اتصافه به . فخرج المبتدأ ، وخبر " إن " وأخواتها ؛ فإنهما لم يتقدمهما فعل البتة ، ويخرج أيضا اسم " كان " وأخواتها ، واسم " كاد " وأخواتهـا ؛ فإنهما ، وإن تقدمهما فعل ، فإن هذا الفعل ليس فعل واحد منهما .
والمراد بالفعل ما يشمل شبه الفعل ، كاسم الفعل في نحو : " **هَيْهَاتَ العقيقُ** " و " **شتَّانَ زيدٌ وعمرٌو** " ، واسم الفاعل في نحو : " **أَقادمٌ أبُوك** " ، فالعقيق ، و زيد مع ما عطـف عليه ، و أبوك ، كل منهما فاعل .
وبدأ بالفاعل لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ، ولأن عامله لفظـي بخـلاف عامـل الابتداء، فإذا دخل عليه ناسخ نسخه .

***

ونائبُ الفاعلِ اسما جاء مُنتصِبا   فصار مُرتفعا للحذفِ في الأُوَلِ
كَنِيلَ خَيرٌ وصِيمَ الشهرُ أجمعُهُ   وقِيلَ قَوْلٌ   وزيدٌ بالوُشَاةِ بُلِي

هذا هو الباب الثاني من مرفوعات الأسماء ، وهو **نائب الفاعل : أي القـائم مقامـه في الأحكام ، ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله .**
وهو في الاصطلاح : الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله ، وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، وعمدة بعد أن كان فضلة .
فالكلام قد يكون مؤلفا من فعل وفاعل ومفعول به ، نحو : " **ضربَ محمدٌ زيـدًا** " ، و "**نالَ محمدٌ خيرًا** " ، و " **صامَ عليٌ الشهرَ** " ، و " **قال عمرٌو قولًـا** " ، و " **ابتلَـى اللهُ زيدًا بالوُشاةِ** " ، وقد يحذف المتكلمُ الفاعلَ من الكلام ، ويكتفي بالفعل والمفعول لغرض ما ، وحينئذ يجب عليه تغيير صورة الفعل وصورة المفعول .

أما تغيير صورة الفعل فإن كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقا ، مثل : **" ضُرِب ، و بُلِي "** ، أو تقديرا ، مثل : **" نِيل ، و صِيم ، و قِيل "** . وإن كان مضارعا ضم أوله الذي هو حرف المضارعة ، وفتح ما قبل آخره تحقيقا ، نحو : **" يُضرَب "** ، أو تقديرا ، نحو : **" يُقال "** .

وأما تغيير صورة المفعول فإنه بعد أن كان منصوبا يصيره مرفوعا ، فتقول: **" ضُرِبَ زيدٌ "** و **" نِيلَ خيرُه "** ، و **" صِيمَ الشهرُ "** ، و **" قِيلَ قولٌ "** ، **" وبُليَ زيدٌ بالوشاة "** .

ويعطيه أحكام الفاعل : من وجوب تأخيره عن الفعل ، وتأنيث فعله له إن كان هو مؤنثا، وغير ذلك . ويسمى حينئذ " نائب الفاعل " أو " المفعول الذي لم يُسم فاعله " .

وقولنا : **"عمدة "** أي لا يتم الكلام بدونه ، و**" فضلة "** أي يتم الكلام بدونه.

***

والمبتدا نحوُ زيدٌ قائمٌ وأنا في الدارِ وَهْوَ أبوه غيرُ مُمْتَثِلِ

ومَابِهِ تمَّ معنَى المبتدا خَبر كالثانِ في نحوِ زيدٌ صاحبُ الدُّوَلِ

هذان هما البابان الثالث والرابع من مرفوعات الأسماء ، وهما المبتدأ والخبر ، **فالمبتدأ : هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية .**

فخرج بقولنا : **" الاسم "** الفعل والحرف ، وخرج بقولنا : **" المرفوع "** المنصوب والمجرور بحرف أصلي ، ومعني قولنا : **" العاري عن العوامل اللفظية "** أن يكون خاليا من العوامل اللفظية مثل : الفعل ، و" كان " وأخواتها ؛ فإن الاسم الواقع بعد الفعل يكون فاعلا أو نائبا عن الفاعل ، والاسم الواقع بعد " كان " أو إحدى أخواتها يسمى اسمها ، و لا يسمى مبتدأ .

ومثال المبتدأ : **" زيد "** و **" أنا "** و **" عمرو "** من قولك : **" زيدٌ قائمٌ "** و **" زيدٌ أبوه غيرُ مُمتثل "** و **" أنا في الدار "** و **" عمرٌو عندك "** .

والخبر : هو ما يُسند إلى المبتدأ ويُحمل عليه ؛ فيتم به معه الكلام .

وهو معنى قول الناظم : " **وما به تم معنى المبتدا خبر** " ، أي والخبر هو ما تم بــه معــنى المبتدأ.

وهو قسمان : مفرد ، وغير مفرد .

فالمفرد نحو : " **زيدٌ قائمٌ** " ، و " **زيدٌ صاحبُ الدول** " ، و " **الزيدان قائمان** " ، و "**الزيدون قائمون** " ، و" **زيدٌ أخوك** " .

وغير المفرد إما جملة اسمية ، نحو : " **زيد أبوه غير ممتثل** " ، ونحو قوله تعالى : **(وَلِبَــاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)** ، **وإما جملة فعلية** ، نحو : " **زيدٌ قامَ أبُوه** " ، ونحو قولــه تعــالى : **(وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ)** ، **وإما شبه جملة ، وهو شيئان: الظرف ، والجار والمجــرور** ، **فالظرف** نحو:" **عمرٌو عندك** " ، ونحو قوله تعالى: **(وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)** ، **والجــار والمجرور** ، نحو : " **أنا في الدار** " .

ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا بمحذوف تقديره" **كائنٌ** " أو " **استقرَّ** " .

***

وكان ترفعُ مَا قدْ كان مُبتدا اسمًا وتنصبُ ما قدْ كان بعدُ وَلِي
ومثلُها أدواتٌ أُلحقَتْ عملًا بها كأصبحَ ذوالأموالِ في الخَلَلِ
وبات أضحى وظلَّ العبدُ مُبتسما وصارَ ليس كرامُ الناس كالسفَلِ
وأربعٌ مثلها والنفي يلزمها أوشبهه كالفتى في الدار لم يزل

لما أنهى الكلام على المبتدأ والخبر شرع في بيان العوامل الداخلة عليهما ، وتسمى النواسخ من النسخ ، وهو الإزالة لإزالتها حكم المبتدأ والخبر . وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام ، ذكر في هذه الأبيات القسم الأول منها ، وهو الباب الخامس من مرفوعات الأسماء ، وهو " **كان** " **وأخواتها** ، أي نظائرها في العمل .

وإنما قدم " كان " وأخواتها لأنها أفعال ، والأصل في العمل لها ، وبدأ منها بكان وأخواتها لأنها أم الباب .

وهذا القسم يدخل على المبتدأ فيزيل رفعه الأول ويحدث رفعا جديدا ، ويسمى المبتدأ اسمه، ويدخل على الخبر فينصبه ، ويسمى خبره .

وهذا القسم ثلاثة عشر فعلا ، لم يذكر منها الناظم اثنين ، و هما : أمسى ، و مادام .

الأول **(كان)** ، وهو يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر في الماضي ،إما مع الانقطاع ، نحو : " **كان محمد قائما** " ، وإما مع الاستمرار ، نحو قوله تعالى : **(وكان ربك قديرا)** .

والثاني **(أصبح)** ، وهو يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر في الصباح ، نحو : " **أصبح زيد نشيطا** " ، و " **أصبح ذو المال في الحلل** " .

والثالث **(بات)** وهو يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر في وقت البيات ، وهو الليل ، نحو : "**بات زيد فرحا** " ، و " **بات محمد قائما** " .

والرابع **(أضحى)** ، وهو يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر في وقت الضحى ، نحو : " **أضحى التلميذ مجتهدا** " ، و " **أضحى زيد مريضا** " .

والخامس **(ظل)** ، وهو يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر في جميع النهار، نحو قوله تعالى : **(ظل وجهه مسودا)** ، و " **ظل العبد مبتسما** " .

والسادس **(صار)** ، وهو يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر ، نحو: " **صار الطين إبريقا** " ، و " **صار العجين خبزا** " .

والسابع **(ليس)** ، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال ، نحو : " **ليس عمرو بخيلا** " ، و" **ليس كرام الناس كالسفل** " .

والثامن **(أمسى)** ، وهو يفيد اتصاف الاسم بالخبر في المساء ، نحو : " **أمسى الجو باردا**" ، و" **أمسى محمد ذاكرا** " .

والتاسع **(ما دام)** ، وهو يفيد ملازمة الخبر للاسم ، نحو قوله تعالى : **(وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا)** ، ونحو : " **لا أشرب الخمر ما دمت حيا** " .

والعاشر ، والحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر : **"ما زال** " ، **و** " **ما برح** " ، و " **ما فتئ** " ، و" **ما انفك** " .

وهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم حسبما يقتضيه الحال ، نحو : " **ما زال محمد مجتهدا** " ، و " **ما برح زيد مخلصا** " ، و " **ما فتئ الفتى في الدار** " ، و " **ما انفك علي عالما** " .

وتسمى هذه الأربعة أفعال اللزوم .

وتنقسم (كان) وأخواتها - من جهة العمل - إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يعمل هذا العمل - وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر - بشرط أن تتقدم عليه **"ما" المصدرية الظرفية** ، وهو فعل واحد ، وهو " **دام** " .

والثاني : ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي ، أو شبهه - وهو النهي والاستفهام – وهو أربعة أفعال ، وهي " **زال** " ، **و** " **برح** " ، **و** " **فتئ** " ، **و** " **انفك**".

والثالث : ما يعمل هذا العمل بغير شرط ، وهو ثمانية أفعال ، وهو **الباقي** .

***

وإن تفعل هذا الفعل منعكسا كإن قومك معروفون بالجدل
لعل ليت كأن الركب مرتحل لكن زيد بن عمرو غير مرتحل

هذا هو القسم الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر ، وهو الباب السادس من مرفوعات الأسماء ، وهو **(إن) وأخواتها** ، وهي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكمهما ، فتنصب المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وترفع الخبر- بمعنى أنها تجدد له رفعا جديدا غير الذي كان له قبل دخولها - ويسمى خبرها ، وهذه الأدوات كلها حروف ، وهي ستة ، لم يذكر الناظم منها " أن " .

الأول **(إن)** بكسر الهمزة ، وتشديد النون ، وهي أم الباب .

والثاني **(أن)** بفتح الهمزة ، وتشديد النون أيضا .

و هما يدلان على التوكيد ، ومعناه تقوية نسبة الخبر للمبتدأ ، أي تقويـــة الحكـــم عنـــد المخاطب ، نحو : " **إن أباك قادم** " ، و نحو : " **إن قومك معروفون بالجدل** " ، و نحو : " **علمت أن زيدا صادق** " .

والثالث **(لعل)** ، و هو يدل على الترجي أوالتوقع .

ومعنى الترجي : طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا في الممكن ، نحو : " **لعل الله يهديني** " ، فلا يقال : " لعل الشباب يعود يوما " ، وأما قول فرعون : **(لعلي أبلغ الأســـباب)** فإنه كان منه جهلا وإفكا .

ومعني التوقع : انتظار وقوع الأمر المكروه في ذاته ، نحو : " **لعل العدو قريب منا** " .

والرابع **(ليت)** ، و معناه التمني ، و هو : طلب المستحيل أو ما فيه عسر ، و المستحيل : هو ما من شأنه ألا يطمع فيه ، نحو : " **ليت الشباب يعود يوما** " ، و نحـــو : " **ليـــت الكواكب تدنو لي فأنظمها عقود مدح..**" .

و ما فيه عسر : هو ما من شأنه أن يطمع فيه ، ولكن فيه عسر ، نحو : " **ليت الكـــافر يسلم** " .

و الخامس **(كأن)** ، بتشديد النون ، و هو : يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر، نحو : " **كـــأن وجهك البدر** " ، و نحو : " **كأن الركب مرتحل** " .

والسادس **(لكن)** ، بتشديد النون ، ومعناه الاستدراك ، و هو : تعقيب الكلام بنفي مـــا يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه ، نحو : " **زيد ضعيف لكنه شـــجاع** " ، و نحـــو : "**الركب مرتحل ن لكن زيد بن عمرو غير مرتحل** " .

***

وخذ بقية النواسخ إذ كانت ثلاثا وذاك الثلث لم يقل
فظن تنصب جزأي جملة نسخت بها وضم لها أمثالها وسل
مثاله ظن زيد خالدا ثقة وقد رأى الناس عمرا واسع الأمل

هذا هو القسم الثالث من النواسخ ، و هو **(ظن) وأخواتها** ، و هذا القسم ذكره الناظم في المرفوعات ، وكان حقه أن يذكر في المنصوبات ، ولكنه ذكره استطرادا لتتميم بقية النواسخ ، كما أن ذكر نصب (كان) للخبر ، ونصب (إن) للمبتدأ هنا استطرادي تتميما لعملهما ، و الاستطراد : ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما .

و هي - أعني (ظن) و أخواتها - تدخل على المبتدأ و الخبر فتنصبهما جميعا ، و يقال للمبتدأ مفعول أول ، و للخبر مفعول ثان .

و هذا القسم عشرة أفعال ، مثل الناظم باثنين منها اختصارا ، وأمر الطالب بأن يسأل عن الباقي و أن يضمه لها .

الأول**(ظن)** ، نحو: **" ظن محمد عمرا عالما "** ، و**" ظن زيد خالدا ثقة "** .

والثاني**(حسب)** ، نحو : **" حسبت الدواء ناجعا "** .

والثالث**(خال)** ، نحو : **" خلت السماء صافية "** .

والرابع**(زعم)** ، نحو : **" زعمت الفارس جريئا "** .

والخامس**(رأى)** ، نحو : **" رأيت الصدق منجيا "** ، و**" رأى الناس عمرا واسع الأمل "** .

والسادس**(علم)** ، نحو : **" علمت الحج واجبا "** .

والسابع**(وجد)** ، نحو : **" وجدت العلم نافعا "** .

والثامن**(اتخذ)** ، نحو : **" اتخذت إبراهيم خليلا "** .

والتاسع**(جعل)** ، نحو : **" جعلت الفضة ذهبا "** .

والعاشر **(سمع)** ، نحو : **" سمعت زيدا يقرأ "** .

وهذه الأفعال العشرة تنقسم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : يفيد الرجحان ، أي ترجيح وقوع الخبر ، وهو أربعة أفعال ، وهي : **ظن، و حسب ، و خال ، و زعم .**

والقسم الثاني : يفيد اليقين و تحقيق وقوع الخبر ، وهو ثلاثة أفعال ، وهي : **رأى ، و علم ، و وجد .**

والقسم الثالث : يفيد التصيير و الانتقال ، وهو فعلان ، وهما : **اتخذ** ، **وجعل** .
والقسم الرابع : يفيد النسبة في السمع ، وهو فعل واحد ، وهو : **سمعت** .

***

وتلك ستة أبواب سأتبعها بالنعت والعطف والتوكيد والبدل
كزيد العدل قد وافى وخادمه أبو الضيا من غير ما مهل

هذا هو الباب السابع من مرفوعات الأسماء ، وهو **تابع المرفوع** ، وقد عرف بعضهم **التابع** بأنه : **المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر** .
فخرج بقولنا : " **الحاصل** " و " **المتجدد** " خبر المبتدأ ؛ فإنه معرب بإعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ ، وحال المنصوب ، نحو: " **رأيت زيدا ضاحكا** " ، فإنه معرب بإعراب سابقه الحاصل ، ولا يتبع سابقه إذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر .
وخرج بقولنا : " **غير خبر** " نحو " **حامض** " من قولك : " **هذا حلو حامض** " .
والتابع أربعة أنواع : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .
فالنعت في اللغة : هو الوصف ، وفي الاصطلاح : هو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق الموضح لمتبوعه في المعارف المخصص له في النكرات .
والمشتق : هو ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ، نحو : " **ضارب** " ، واسم المفعول ، نحو : " **مضروب** " .
والمؤول بالمشتق : هو ما أقيم مقامه في معناه كاسم الإشارة ، نحو : " **هذا** " من قولك : " **جاء محمد هذا** " ، أي المشار إليه ، و" **ذي** "بمعنى صاحب ، والمنسوب ،حو : "**المصري** " ، أي المنسوب إلى مصر ، والمصدر الملتزم تذكيره وإفراده ، نحو : " **عدل** " .

و" **الموضح لمتبوعه في المعارف** " أي الرافع احتمال الاشتراك في المعـــارف ، وبيانـــه أن "**زيد**" في قولك : " **جاء زيد** " مثلا له مشاركات في هذا الاسم ، لا يدرى من الجـــائي منهم ، فإذا قلت : " **العدل** " فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال .

والمراد بالتخصيص في قولنا : " **المخصص له في النكرات** " تقليل الاشتراك في النكرات .

ثم كونه موضحا أو مخصصا هو الأصل الغالب ، فقد يأتي لمجرد المدح ، نحو : (**الحمد لله رب العالمين**) ، أو الذم ، نحو : " **أعوذ بالله من الشيطان الرجيم** " ، أو الترحم ، نحو : " **اللهم ارحم عبدك المسكين** " ، ولغيرها .

والنعت ينقسم إلى قسمين : الأول : النعت الحقيقي ، والثاني : النعت السببي .

أما النعت الحقيقي فهو : ما رفع ضميرا مستترا يعود إلى المنعوت ، نحو : " **جاء زيـــد الفاضل** " ، فالفاضل : نعت لزيد ، وهو رافع لضمير مستتر تقديره : " **هو** " يعـــود إلى "**زيد** " .

و أما النعت السببي فهو : ما رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير يعود إلى المنعوت ، نحـــو : "**جاء زيد الفاضل أبوه** " ، فالفاضل : نعت لزيد ، وأبوه : فاعل للفاضل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وهو مضاف إلى الهاء التي هي ضمير عائد إلى زيد .

وحكم النعت أنه يتبع منعوته في إعرابه ، وفي تعريفه أو تنكيره ، سواء أكان حقيقيا أم سببيا ، فإن كان المنعوت مرفوعا كان النعت مرفوعا ، نحو : " **حضر زيد الفاضل** " ، أو " **الفاضل أبوه** " ، وإن كان منصوبا كان النعت منصوبا ، نحو : " **رأيت زيدا الفاضل**"، أو " **الفاضل أبوه** " ، وإن كان مجرورا كان النعت مجرورا ، نحو : " **مررت بزيد الفاضل** " ، أو " **الفاضل أبوه** " ، وإن كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، كما في الأمثلـــة السابقة ، وإن كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة ، نحو : " **جاء رجل عاقـــل** " ، أو " **عاقل أبوه** " .

ثم إذا كان النعت حقيقيا زاد على ذلك أنه يتبع منعوته في تـــذكيره أو تأنيثـــه ، وفي إفراده أو تثنيته أو جمعه . فإن كان المنعوت مذكرا كان النعت مذكرا ، نحو : " **جاء زيد العاقل** " ، وإن كان المنعوت مؤنثا كان النعت مؤنثا ، نحو : " **جاءت فاطمة العاقلة** " ، وإن كان المنعوت مفردا كان النعت مفردا ، كما في المثالين السابقين ، وإن كان المنعوت

مثنى كان النعت مثنى ، نحو : " **جاء الزيدان العاقلان** " ، وإن كان المنعوت جمعا كان النعت جمعا، نحو : " **جاء الزيدون العقلاء** " .

أما النعت السببي فإنه يكون مفردا دائما ، ولو كان منعوته مثنى أو مجموعا ، فتقول : " **جاء الولدان العاقل أبوهما** " ، و " **جاء الأولاد العاقل أبوهم** " .

ويتبع النعت السببي ما بعده في التذكير والتأنيث ، فتقول : " **جاءت البنات العاقل أبوهن** " ، وتقول : " **جاء الأولاد العاقلة** أمهم " .

فالحاصل أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة : واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، و واحد من الرفع والنصب والجر ، و واحد من التذكير والتأنيث ، و واحد من التعريف والتنكير .

والنعت السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة : واحد من الرفع والنصب والجر ، و واحد من التعريف والتنكير ، ويتبع مرفوعه الذي بعده في واحد من اثنين ، و هما : التذكير والتانيث ، ولا يتبع شيئا في الإفراد والتثنية والجمع ، بل يكون مفردا دائما .

والعطف في اللغة : الميل ، تقول : " **عطف فلان على فلان يعطف عطفا** " ، تريد أنه مال إليه وأشفق عليه .

وأما في الاصطلاح فهو قسمان : الأول عطف البيان ، والثاني عطف النسق .

فأما عطف البيان : فهو" التابع الجامد الموضح لمتبوعه في المعارف المخصص له في النكرات " .

فالجامد : أي غير المشتق أو المؤول بالمشتق ، فخرج ما كان نعتا من الجامد المؤول ، وخرج بقولنا : " **الموضح ...الخ** " بقية التوابع غير النعت .

فمثال عطف البيان في المعارف : " **جاءني محمد أبوك** " ، فأبوك : عطف بيان على" **محمد** " ، وكلاهما معرفة ، ومثاله في النكرات قوله تعالى : (**يسقى من ماء صديد**) ، ف**صديد** : عطف بيان على " **ماء** " وكلاهما نكرة .

ويتبع عطف البيان ما قبله ، كالنعت الحقيقي ، في إعرابه ، وفي تعريفه أو تنكيره ، وفي تذكيره أو تأنيثه ، وفي إفراده أو تثنيته أو جمعه .

وأما عطف النسق فهو : " التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، ومنها : الواو ، والفاء ، و ثم ، و أو ، و إما ، و بل ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع " ،نحو : **" جاء محمد وعلي "** ، و **" قام زيد فعمرو "** ، و **" أرسل الله موسى ثم عيسى ثم محمدا "** ، و **" تزوج هندا أو أختها "** ، و **" أدرست الفقه أم النحو "** ، و **" تزوج إما هندا وإما أختها "** ، و **" جاء محمد بل عمرو "** ، و **" جاء زيد لا خالد "** ، و **" لا أحب الكذب لكن الصدق "** ، و **" يموت الناس حتى الأنبياء "** .

وأحرف العطف تجعل ما بعدها تابعا لما قبلها في إعرابه ، فإن عطفت على مرفوع رفعت ، نحو : **" جاء زيد وعمرو "** ، أو على منصوب نصبت ، نحو : **" رأيت زيدا وعمرا "** ، أو على مجرور جررت ، نحو : **" مررت بزيد وعمرو "** ، أو على مجزوم جزمت ، نحو : **" زيد لم يقم ولم يقعد "** .

ومن هذه الأمثلة تعرف أن الاسم يعطف على الاسم والفعل يعطف على الفعل .

والتوكيد في اللغة : التقوية ، تقول : **" أكدت الشيء"** ، وتقول : **" وكدته "** أيضا إذا قويته .

وهو في الاصطلاح نوعان : الأول التوكيد اللفظي ، والثاني التوكيد المعنوي .

أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرير اللفظ وإعادته بعينه أو بمرادفه ، سواء كان اسما ، نحو : **" جاء علي علي "** ، أم كان فعلا ، نحو : **" جاء جاء علي "** ، أم حرفا ، نحو : **"نعم نعم جاء علي "** ، ونحو : **" جاء حضر علي "** ، و : **" نعم جير جاء علي "** .

وأما التوكيد المعنوي فهو " التابع الذي يرفع احتمال السهو أو التوسع في المتبوع " .

وتوضيح ذلك أنك لو قلت : **" جاءني الأمير "** احتمل أنك سهوت أو توسعت في الكلام ، وأنك أردت مجيئ رسول الأمير ، فإذا قلت : **" جاءني الأمير نفسه "** أو **" عينه "** ارتفع الاحتمال وتقرر عند السامع أنك لم ترد إلا مجيئ الأمير نفسه .

وحكم التوكيد أنه يتبع المؤكد في إعرابه ، وفي تعريفه ، على معنى أنه إذا كان المؤكد مرفوعا كان التوكيد مرفوعا ، نحو : **" جاء محمد نفسه "** ، وإن كان المؤكد منصوبا كان

التوكيد منصوبا ، نحو : " **رأيت محمدا نفسه** " ، وإن كان المؤكد مجرورا كان التوكيد مجرورا ، نحو : " **مررت بمحمد نفسه** " .

ويتبعه أيضا في تعريفه ، ولم نقل : " وتنكيره " ، كما قلنا في النعت لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف ، فلا تتبع النكرات على مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة لحصول الفائدة ، ومنه قول عائشة أم المؤمنين : " **ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان** " ، فشهرا : نكرة لكنه محدود بعدد معلوم من الأيام .

ويكون التوكيد المعنوي بألفاظ معلومة ، منها : النفس ، والعين ، ويجب أن يضاف كل واحد منهما إلى ضمير يطابق المؤكَّد ، بفتح الكاف ، فإن كان المؤكد مفردا كان النعت مفردا ، ولفظ التوكيد مفردا أيضا ، تقول : " **جاء محمد نفسه** " ، و " **حضر علي عينه** " ، **وإن كان المؤكد مثنى فالأفصح أن يكون الضمير مثنى ، ولفظ التوكيد مجموعا**، تقول : " **حضر المحمدان أنفسهما** ، و " **جاء الرجلان أعينهما** " .

وإن كان المؤكد جمعا كان الضمير مجموعا ، ولفظ التوكيد مجموعا أيضا ، تقول : "**جاء الفرسان أنفسهم** " ، و " **حضر الكتاب أعينهم** " .

ومن ألفاظ التوكيد " كل " ، ومثله " **جميع** " ، ويشترط فيهما إضافة كل منهما إلى ضمير يطابق المؤكد ، نحو : " **جاء الجيش كله** " ، و " **حضر المجاهدون جميعهم** " .

ومنها " **أجمع** " ، ولا يؤكد بها غالبا إلا بعد لفظ " كل " ، فمن الغالب قول الله تعالى : (**فسجد الملائكة كلهم أجمعون**) ، ومن غير الغالب قوله تعالى : (**وجنود إبليس أجمعون**) ، ومنه قول الراجز :

إذا ظللت أبكي الدهر أجمعا

ولما كانت لفظة " **أجمع** " يؤكد بها غالبا بعد " **كل** " استغنت عن الضمير ، فتقول : " **اشتريت العبد كله أجمع** " ، و" **اشتريت الأمة كلها جمعاء** " ، و " **اشتريت العبيد كلهم أجمعين** " ، و " **اشتريت الإماء كلهن جمع** " .

واعلم أن " **أجمع** " و " **جمعاء** " لا يثنيان لأن العرب استغنوا بـ " **كلا** " و " **كلتا** " عن تثنيتهما ، فيؤكد بـ " **كلا** " في المذكر ، وبـ " **كلتا** " في المؤنث .

وربما احتاج المتكلم إلى زيادة التأكيد للسامع ، فيجيء بعد " **أجمع** " بألفاظ أخرى ، وهي : " **أكتع** " و" **أبتع** " و" **أبصع** " ، نحو : " **جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون** " .

واعلم أن هذه الألفاظ ، أعني " **أكتع** " و " **أبتع** " و" **أبصع** " ، لا يؤكد بها استقلالا ، وأنها استعملت في التوكيد بعد " **أجمع** " لأن فيها دلالة على الجمع ، ف " **أكتع** " مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع ، و " **أبتع** " مأخوذ من البتع ، بفتح الموحدة وسكون التاء ، وهو طول العنق ، لأن الدابة إذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها ، و"**أبصع**" مأخوذ من البصع ، وهو العرق المتجمع .

والبدل معناه في اللغة : العوض ، تقول : " **استبدلت كذا بكذا ، وأبدلت كذا بكذا**"، تريد أنك استعضته منه .

والمراد بالبدل هنا المبدل ، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول .

وفي الاصطلاح : " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة " .

وحكمه أنه يتبع المبدل منه في إعرابه ، بمعنى أنه إذا كان المبدل منه مرفوعا كان البدل مرفوعا ، نحو : " **جاء محمد أبوك** " ، وإن كان المبدل منه منصوبا كان البدل منصوبا ، نحو : " **رأيت محمدا أباك** " ، وإن كان المبدل منه مجرورا كان البدل مجرورا ، نحو : "**مررت بمحمد أبيك** " ، وإن كان المبدل منه مجزوما كان البدل مجزوما ، نحو قوله تعالى: (**ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف** له العذاب) ، فـ " يضاعف " بدل كل من "**يلق**".

فبان لك أن الاسم يبدل من الاسم والفعل يبدل من الفعل .

والمبدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل الكل من الكل ، ويسمى **البدل المطابق** ، **وضابطه :** أن يكون البدل عين المبدل منه ، نحو : " **جاءني زيد أبوك** " .

و الثاني : بدل البعض من الكل ، **وضابطه :** أن يكون البدل جزءا من المبدل منه ، نحو : " **حفظت القرآن ثلثه** " ، أو " **ثلثيه** " ، أو " **نصفه** " .

ويجب أن يضاف البدل في هذا النوع إلى ضمير يطابق المبدل منه ، كما رأيت في المثال.

والثالث : بدل الاشتمال ، **ويقال له بدل انتقال** ، **وضابطه :** أن يكون بين البدل والمبدل منه ارتباط بغير الكلية والجزئية .

ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير يطابق المبدل منه ، نحو : " **أعجبتني الجارية حديثها** "، و " **نفعني الأستاذ علمه** " .

والرابع : بدل الغلط ، **وهو على ثلاثة أضرب :**

الأول : بدل البداء ، **ويسمى بدل الإضراب** ، **وضابطه :** أن تقصد شيئا فتقوله ، ثم يظهر لك أن غيره أفضل منه فتعدل إليه ، كما لو قلت : " **هذه الجارية شمس** " ، ثم قلت: " **بدر** " .

الثاني : بدل النسيان ، **وضابطه :** أن تبني كلامك على ظن ، ثم تعلم خطأه فتعدل عنه ، كما لو رأيت شبحا من بعيد فظننته فرسا ، فقلت : " **رأيت فرسا** " ، فلما دنا وجدته إنسانا ، فقلت : " **إنسانا** " .

الثالث : بدل الغلط ، **وضابطه :** أن تريد كلاما فيسبق لسانك إلى غيره وبعد النطق تعدل إلى ما أردت ، نحو : " **رأيت زيدا الفرس** " .

***

الباب الرابع
في منصوبات الأسماء

وبعد ذكري لمرفوعات الاسم على ترتيبها السابق الخالي من الزلل
أقول جملة منصوباته عددا عشر وسبع وهذا أوضح السبل

لما انتهى من ذكر مرفوعات الاسم على الترتيب السابق شرع في ذكر منصوباته ، فـــذكر أن عدتها سبعة عشر ، وهذا يجعل المفعول فيه اثنين ، وهما ظرف الزمان وظرف المكان ، وجعل التوابع أربعا . وذكر أن تعداده أوضح السبل إشارة إلى أن غيره عدها هذا التعداد ، فقد عدها بعضهم خمسة عشر بجعل الظرفين واحدا ، وخبر كان وأخواتها واســـم إن وأخواتها واحدا ، وأوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين .

***

منها المفاعيل خمس مطلق وبه فيه معه له وانظر إلى المثل
ضربت ضربا أبا عمرو غداة أتى وجئت والنيل خوفا من عتابك لي

ذكر في هذين البيتين المفاعيل ، وهي خمس : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعـــول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

ومثل لها بقوله :

" ضربت ضربا أبا عمرو غداة أتى وجئت والنيل خوفا من عتابك لي "

فـــ " ضربا " : مفعول مطلق ، و " أبا عمرو " ك مفعول به ، و " غداة " : مفعول فيه ، و " النيل " : مفعول معه ، و " خوفا " : مفعول له .

وبدأ بالمفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي فعله فاعل الفعل ، بخلاف بقية المفاعيل ؛ إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بحرف جر ، بأن يقال : مفعول به ، أو فيه ، أو معه ، أو له ؛ ولهذه العلة قدمه على المفعول به الزمخشري وابن الحاجب .

والمفعول المطلق هو : " المصدر المنتصب توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعه ، أو عدده " .

والمصدر في اللغة : موضع الصدور ، ومصدر كل شيء أصله الذي يخرج منه ؛ ولــذا قال البصريون : إن المصدر أصل المشتقات ، وهو يدل على الحدث فقط ، أما الفعل فيدل على الحدث والزمن الذي وقع فيه الحدث ، فالمصدر هو أحد مدلولي الفعل ، ف **" قام "** يدل على قيام في الزمن الماضي ، و **" يقوم "** يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و **"قم "** يدل على قيام في الاستقبال .

والقيام هو الحدث ، وهو أحد مدلولي الفعل ، وهو المصدر ، وهو الذي يــأتي ثالثــا في تصريف الفعل ، فإذا قال لك قائل : صَرِّف **" ضرب "** مثلا ، فإنك تذكر الماضي أولا ، ثم تجيء بالمضارع ، ثم المصدر ، فتقول : **ضرب يضرب ضربا .**

وحده في الاصطلاح : " هو الاسم الدال على الحدث مجردا مما سواه " .

وقولنا : **" توكيدا لعامله ...الخ "** يفيد أن **المفعول ثلاثة أنواع :**

الأول : المؤكد لعامله ، نحو : **" ضربت زيدا ضربا "** ، ونحو : **" فرحت بقدومك جذلا" " .**

والثاني : المبين لنوع العامل ، نحو : **" أحببت أستاذي حب الولــد أبــاه "** ، ونحــو : **"رتلت القرآن ترتيل المتدبر " .**

والثالث : المبين للعدد ، نحو : **" طعنت الكافر طعنتين "** ، ونحو : **" طعنته ثلاث طعنات " .**

وهو قسمان : لفظي ، ومعنوي ، فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي ، نحو : " ضــربته ضربا " ، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي ، نحو : **" جلــست قعــودا "** ، و **"قمت وقوفا "** ، و **" فرحت جذلا " .**

وثنى **بالمفعول به** لأنه أحوج إلى الإعراب ؛ إذ هو الذي يلتبس بالفاعل من المفاعيل الخمسة ، ولأنه أكثر استعمالا .

وهو في اصطلاح النحاة : " الاسم ، المنصوب ، الذي يقع عليه الفعل" .

فخرج بـ " **الاسم** " الفعل والحرف ، فلا يكون المفعول به فعلا ولا حرفا .

وخرج ب " **المنصوب** " المرفوع والمجرور .

والمراد **بوقوع الفعل عليه** تعلقه به ، سواء أكان ذلك من جهة الثبوت ، نحو : " **ضربت أبا عمرو** " ، أم من جهة النفي ، نحو : " **لم أضرب أبا عمرو** " .

والمفعول فيه ، وهو المسمى عند البصريين **ظرف الزمان وظرف المكان** لوقوع الفعل فيه، فالفعل لابد له ون زمان ومكان يقع فيهما ، ويسميه الكوفيون **مفعولا فيه ومحلا وصفة .**

فظرف الزمان : هو الاسم الذي يدل على الزمان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، بملاحظة معنى " في " الدالة على الظرفية ، وذلك مثل قولك : " **صمت يوم الخميس** " ، فإن " **يوم الخميس** " ظرف زمان مفعول فيه ، وهو منصوب بقولك " **صمت** " ، وهذا العامل دال على معنى ، وهو الصيام ، والكلام بملاحظة معنى " **في**" ، أي أن الصيام حدث في اليوم المذكور ؛ بخلاف قولك : " **يخاف الكسول يوم الامتحان** " ، فإن المعنى أنه يخاف نفس يوم الامتحان ، وليس معناه أنه يخاف شيئا واقعا في هذا اليوم .

واعلم أن الزمان ينقسم إلى قسمين : مختص ، ومبهم .

فالمختص هو : " ما دل على مقدار معين محدود من الزمان " ، والمبهم هو : " ما دل على مقدار غير معين ولا محدود " .

مثال المختص : **الشهر ، والسنة ، واليوم ، والعام ، والأسبوع .**

ومثال المبهم : **اللحظة ، والوقت ، والزمان ، والحين .**

وكل واحد من هذين النوعين يجوز انتصابه على أنه مفعول فيه .

وظرف المكان : " هو الاسم الدال على المكان ، المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بملاحظة معنى " في " الدالة على الظرفية " .

وهو أيضا ينقسم إلى قسمين : مختص ، ومبهم .

فالمختص هو : " ما له صورة وحدود محصورة " ، مثل : **" المسجد "** ، و **" الدار " .**
والمبهم هو : " ما ليس له صورة و لا حدود محصورة " ، مثل : **" أمام "** ، و **" خلف".**
و لا يجوز أن ينصب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثاني ، وهو المبهم ، أما المختص فيجب جره بحرف جر دال على المراد ، نحو **" صليت في المسجد " .**

والمفعول معه عند النحاة هو : " الاسم ، الفضلة ، المنصوب بالفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ، الدال على الذات التي وقع الفعل بمصاحبتها ، المسبوق بواو تفيد المعية نصا " .

فقولنا : **" الاسم "** المراد به الاسم الصريح دون المؤول . وقولنا : **" الفضلة "** معناه أنه ليس ركنا في الكلام ؛ فليس فاعلا ، و لا مبتدأ ، ولا خبرا ، وخرج به العمدة نحو : **" اشترك زيد وعمرو "** ، فـ **" عمرو "** عمدة ؛ إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر .
وقولنا : **" المنصوب بالفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه "** فيه دلالة على أن **العامل في المفعول معه على ضربين :**
الأول : الفعل ، نحو : **" حضر الأمير والجيش "** ، ف **" الجيش "** : اسم منصوب مذكور لبيان صاحب الأمير في المجيء ، وهو منصوب بالفعل **" حضر " .**
الثاني : الاسم الدال على معنى الفعل المشتمل على حروفه ، كاسم الفاعل في نحو : **" الأمير حاضر والجيش "** ، ف **" الجيش "** : منصوب باسم الفاعل **" حاضر " .**
وقولنا : **" المسبوق بواو هي نص في الدلالة على المعية "** أي أنها بمعنى **" مع "** الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم ، فخرج الاسم المسبوق بواو ليست نصا في الدلالة على المعية ، نحو : **" حضر محمد وعلي " .**

والمفعول له ، ويقال **" المفعول من أجله "** ، و **" المفعول لأجله "** ، **وهو في الاصطلاح : " المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ، ولو تقديرا "** ، فخرج غير المصدر ، فلا يجوز : **" جئتك السمنَ "** ، بالنصب لأنه اسم عين مصدر . وخرج غير

القلبي ، فلا يجوز : " **جئتك قراءة العلم** " ، و لا " **جئتك قتلا للكافر** " ؛ لأن القراءة من أعمال اللسان ، والقتل من أفعال اليد .

وخرج بـ " **المعلل لحدث** " بقية المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها . وخرج بـ " **شاركه في الزمان** " ما لم يشاركه فيه ، فلا يجوز " **تأهبت اليوم السفرَ غدا** " ؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر . وخرج بـ " **الفاعل** " ما لم يشاركه فيه ، فلا يجوز " **جئتك محبتك إياي** " ؛ لأن فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

وقولنا : " **ولو تقديرا** " لإدخال (خوفا) من قوله تعالى : (يريكم البرق خوفا وطمعا) ؛ فإنه في تقدير : يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا .

واعلم أن للاسم الذي يقع مفعولا له ثلاث حالات :

الأول: أن يكون مقترنا بـ (أل) .

والثاني: أن يكون مضافا .

والثالث: أن يكون مجردا من (ال) ومن الإضافة .

وفي جميع هذه الأحوال يجوز فيه النصب والجر بحرف الجر ، إلا أنه قد يترجح أحد الوجهين ، وقد يستويان في الجواز .

فإن كان مقترنا فالأكثر فيه أن يجر بحرف جر دال على التعليل ، نحو : " **ضربت ابني للتأديب** " ، ويقل نصبه ، نحو : " **ضربت ابني التأديبَ** ".

وإن كان مضافا جاز النصب والجر بالحرف جوازا متساويا ، نحو : " **صحبتك محبة أخلاقك** " ، أو " **صحبتك لمحبة أخلاقك** " .

وإن كان مجردا من (ال) ومن الإضافة فالأكثر فيه أن ينصب ، نحو : " **قمت إجلالا لأبي** " ، ويقل جره بالحرف ، نحو : " **قمت لإجلال أبي** " .

***

ولا كإن لها اسم بعده خبر فإن يكن مفردا فافتحه ثم صل
وانصب مضافا بها أو ما شابهه كلا أسير هوى ينجو من الخطل

هذا هو السابع من منصوبات الأسماء ، وهو **(لا) العاملة عمل إن** ، فتنصب الاسم لفظا أو محلا ، وترفع الخبر ، وتسمى **(لا) النافية للجنس** ، أي النافية لحكمه ، لا له ، فـإذا قلت : **" لا رجل في الدار "** دلت على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل ، لا على نفي الرجل ؛ إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى ، وإنما ينفى المعنى .

وهي لا تعمل هذا العمل إلا بشروط أربعة :

الأول : أن يكون اسمها نكرة .

والثاني : أن يكون اسمها متصلا بها غير مفصول عنها ، ولو بالخبر .

والثالث : أن لا تتكرر (لا) .

ثم اعلم أن اسم (لا) على ثلاثة أنواع :

الأول : المفرد .

والثاني : المضاف إلى نكرة .

والثالث : الشبيه بالمضاف .

أما المفرد هنا وفي باب المنادى فهو : " ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف " ، فيـدخل فيه المثنى ، وجمع التكسير ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

وحكمه البناء على ما ينصب به لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخمسة عشر في كونه مبنيا على فتح الجزئين ، **ولكن محله النصب** بـ (لا) ، لأنه اسم لها : فإذا كان نصبه بالفتحة بني على الفتح ، نحو : **" لا رجلَ في الدار "** ، وإن كان نصبه بالياء بني على الياء ، نحو : **" لا رجلينِ في الدار "** ، و **" لا مهملينَ في الـدار "** ، وإن كان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة بني على الكسر ، نحـو : **" لا مهمـلاتٍ في الدار"**.

وأما المضاف فينصب بالفتحة الظاهرة أو بما ناب عنها ، بغير تنوين ، نحو : " **لا طالب علم ممقوت** " ، ونحو : " **لا أسير هوى ينجو من الخطل** " .

وأما الشبيه بالمضاف ــ وهو " ما اتصل به شيء من تمام معناه " ــ فمثل المضاف في الحكم : أي ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكن مع التنوين ، نحو : " **لا قبيحا فعله محمود** " ونحو : " **لا طالعا جبلا حاضر** " ، ونحو : " **لا خيرا من زيد عندنا** " .

فإذا وقع بعد (لا) معرفة وجب إلغاء (لا) وتكرارها ، نحو : " **لا زيد عندنا ولا بكر** ".

وإذا فصل بينها وبين اسمها فاصل ما وجب كذلك إلغاؤها وتكرارها ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول ولا هم عنها يترفون) .

وإذا تكررت جاز إعمالها إذا استوفت بقية الشروط ، وجاز إهمالها ، فتقول على الإعمال : " **لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ** " بفتح **(رجل)** و **(امرأة)** ، وتقول على الإهمال : " **لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ** " برفع **(رجل)** و**(امرأة)** .

***

وابن المنادى على ما كان مرتفعا به وقل يا إمام اعدل ولا تمل
وإن تناد مضافا أو مشاكله قل يا رحيما بنا يا غافر الزلل

هذا هو الثامن من منصوبات الأسماء ، وهو **المنادى والمنادى في اللغة هو : المطلوب إقباله مطلقا ، وفي اصطلاح النحاة هو : المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية ، وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، والهمزة مقصورة أو ممدودة ، و (واو) للمندوب .**

فالأول : (يا) ، وهي أم الباب ، وهي لنداء البعيد حقيقة ، أو حكما كالنائم والساهي ، وقد ينادى بها القريب توكيدا .

والثاني : (أيا) ، ،حو : " **أيا زيد** " ، وهي للبعيد .

والثالث : (هيا) ، وهي للبعيد أيضا ، وهاؤها بدل من همزة (أيا) ، وقيل : هي أصل .

والرابع : الهمزة مقصورة ، نحو : " **أ زيد** " ، وهي للقريب .

والخامس : الهمزة ممدودة ، نحو : " آ **زيد** " ، وهي للبعيد .

والسادس : (أي) مقصورة ، نحو : " **أي زيد** " ، وهي للقريب .

والسابع : (آي) بالمد والسكون ، نحو : " **آي زيد** " .

والثامن : (وا) ، وهي عند الجمهور مختصة بالمنادى المندوب ، وهو المتفجع عليه ، أو المتوجع منه ، نحو : " **وا زيداً** " ، و " **وا ظهراه** " ، وحكي استعمالها في غير الندبة قليلا، كقول عمر رضي الله عنه : " **وا عجبا لك يا بن عباس** " .

ثم المنادى على خمسة أنواع :

النوع الأول : المفرد العلم ، وقد مضى تعريف المفرد في الكلام على (لا) ، ومثاله : " **يا محمد** " و " **يا فاطمة** " و " **يا محمدان** " و " **فاطمتان** " و " **يا محمدون** " و " **يا فاطمات** " .

والنوع الثاني : النكرة المقصودة ، وهي : التي يقصد بها واحد معين ممن يصح إطلاق لفظها عليه ، نحو : " يا إمام اعدل ولا تمل " ، تريد واحدا بعينه ممن يصح إطلاق لفظ **(إمام)** عليه .

والنوع الثالث : النكرة غير المقصودة ، وهي : التي يقصد بها واحد غير معين ، نحو قول الخطيب أو الواعظ : " **يا غافلا تنبه** " ، فإنه لا يريد واحدا بعينه ممن يصح إطلاق لفظ **(غافل)** عليه .

والنوع الرابع : المضاف ، نحو : " **يا طالب العلم اجتهد** " ، ونحو : " يا غافر الزلل اغفر لنا ".

والنوع الخامس : الشبيه بالمضاف ، وقد مضى تعريفه في الكلام على (لا) وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه ، سواء أكان هذا المتصل به مرفوعا به ، نحو : " **يا صالحا عملُه** " ، أم منصوبا به ، نحو : " **يا حاجا بيت الله** " ، أم مجرورا بحرف علة يتعلق به ، نحو : " **يا داعيا إلى الله** " ، ونحو : " يا رحيما بنا " .

فإذا كان المنادى مفردا أو نكرة مقصودة فإنه يبنى على ما يرفع به ، لكـــن في محـــل نصب ؛ فإن كان رفعه بالضمة بني على الضمة ، نحو : " **يا محمد** " و " **يا فاطمة** " و "**يا رجل** " و " **يا فاطمات** " .

وإن كان رفعه بالألف نيابة عن الضمة ، وذلك المثنى ، بني على الألف ، نحـــو : " يـــا **محمدان** " و " **يا فاطمتان** " .

وإن كان رفعه بالواو نيابة عن الضمة ، وذلك جمع المذكر السالم بني على الواو ، نحو : " **يا محمدون** " .

وإن كان نكرة غير مقصودة أو مضافا أو شبيها بالمضاف ، فإنه ينصب بالفتحة أو مـــا ناب عنها ، نحو : " يا غافلا تنبه " ، ونحو : " **يا طالب العلم اجتهد** " .

***

والحال نحو أتاك العبد مبتسما يرجو رضاك ومنه القلب في وجل

هذا هو التاسع من منصوبات الأسماء ، وهو **الحال** ، **والحال في اللغة " ما عليه الإنـــسان من خير أو شر "** ، **وفي الاصطلاح عبارة عن " الوصف ، الفضلة ، المنصوب ، المفسر لما انبهم من الهيئات "** .

فقولنا : " **الوصف** " أي ما دل على حدث وصاحبه ، أي على مصدر وذات قـــام بهـــا المصدر ، كـــ " **قائم** " ، فإنه يدل على ذات اتصفت بالقيام ، وسواء كـــان الوصـــف صريحا ، نحو : " **ضاحكا** " من قولك : " **جاء زيد ضاحكا** " ، أو مؤولا بالصريح ، نحو : " **يضحك** " من قولك : " **جاء زيد يضحك** " ، فإنه في تأويل قولك : يضحك .

ومثل لهما الناظم بقوله : " **أتاك العبد مبتسما ، يرجو رضاك ومنه القلب في وجـــل** " ، فـــ " **مبتسما** " وصف صريح ، و " **يرجو** " مؤول بالصريح ، فإنه في تأويل " راجيا " ، و " ومنه القلب في وجل " في تأويل : " وجلا قلبه " .

و قولنا : " **الفضلة** " أي أنه ليس جزءا من الكلام ، فخرج به الخبر ، نحو قولك : " **زيد ضاحك** " ؛ فإن " **ضاحك** " وإن كان وصفا مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة .

وقولنا : " **المنصوب** " مخرج للمرفوع والمجرور .

وإنما ينصب الحال بالفعل أو شبهه : كاسم الفاعل ، والمصدر ، والظـرف ، واسـم الإشارة .

وقولنا : " **المُفَسِّر لما انبهم من الهيئات** " أي المفسر لما خفي واستتر من الصفات محسوسة أو غير محسوسة ، فالمحسوسة كـ : " **جاء محمدٌ راكبًا** " ، وغيرها نحو : " **تكلم محمـدٌ صادقًا** " .

ثم إن الحال يأتي بيانا لصفة الفاعل ، نحو : " " ، أو بيانا لصفة المفعول بـه ، نحـو : " **ركبت الفرسَ مُسرجًا** " ، أو محتملا للأمرين جميعا ، نحو : " **لقيتُ العبدَ مبتسمًا** " .

ويجيء الحال من الخبر ، نحو : " **تلك هندٌ منتقبةً** " ، **وقد يجيء من المجرور بحرف جر** ، نحو : " **مررت بهند منتقبة** " ، **وقد يجيء من المجرور بالإضافة** ، نحو قوله تعـالى : **(أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)** ، فـ " **حَنِيفًا** " : حال من " **إِبْرَاهِيمَ** " ، و " **إِبْرَاهِيمَ** " : مجرور بإضافة " **مِلَّةَ** " إليه .

ولا يكون الحال إلا نكرة ، لأن المقصود بيان الهيئة ، وذلك حاصل بلفظ النكرة ، فـلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض ، **وما جاء معرفة في الظاهر فهو في تأويل نكرة** ، مثل قولهم : " **جاء الرئيسُ وحدَهُ** " ، فإن " **وحده** " حال من " **الرئيس** " ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ولكنه في تأويل نكرة هي قولك : " **منفردًا** " ، ومثل ذلك قولهم : " **أرْسَلَهَا العِرَاكَ** " أي مُعْتَرِكَةً .

والأصل في الحال أن يجيء بعد تمام الكلام ، ومعنى تمام الكلام : أن يأخذ الفعل فاعله ، والمبتدأ خبره .

وربما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام ، كما إذا كان الحال اسم اسـتفهام ، نحو : " **كيف أنت ؟** " ، فـ (**كيف**) : اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من (**أنت**) ، **ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام لأن له الصدارة في الكلام .**

ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة إلا بِمُسَوِّغ ، كأن تتقدم الحال عليه ، كقول الشاعر **:" لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّه خِلَل "** ، فـ **(موحشا) :** حال من **(طلل)** ، و**(طلل)** نكرة ، وسوغ مجيء الحال منه تقدمها عليه **.**

***

وَإنْ تُمَيِّزْ فقلْ عِشرونَ جارية عندَ الأميرِ وقِنْطَارًا منَ العَسَلِ

هذا هو العاشر من منصوبات الأسماء ، وهو **التمييز** ، **وللتمييز في اللغة معنيان** ؛ **الأول:** التفسير مطلقا ، تقول **: " ميَّزت كذا "**، تريد أنك فسَّرته ؛ **والثاني :** فصل بعض الأمور عن بعض ، تقول **: " ميَّزتُ القومَ"**، تريد أنك فصلت بعضهم عن بعض ، ومنه قوله تعالى: **(وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ)** ، أي انفصلوا **.**

والتمييز في الاصطلاح عبارة عن " الاسم ، الصريح ، المنصوب ، المفسِّر لما انبهم من الذوات أو النِّسَب " .

فقولنا **: " الاسم "** مخرج للفعل والحرف **.** وقولنا **: " المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب "** يشير إلى أن **التمييز على ضربين** ؛ **الأول : تمييز الذات** ، **والثاني : تمييز النسبة .**

أما تمييز الذات ــ ويسمى أيضا تمييز المفرد ــ فهو " ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مجمل الحقيقة " ، **ويكون بعد العدد** ، نحو قوله تعالى : **(إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)** ، ونحو **: " عند الأميرِ عشرونَ جاريةً "** ، **أو بعد المقادير من الموزونات** ، نحو **: "اشتريت قنطارًا عسلًا "**، **أو المكيلات** ، نحو **: " اشتريت إردَبًّا بُرًّا "** ، **أو المساحات** ، نحو **: " اشتريت فدانًا أرضًا " .**

فكل من **" كوكبا "** و **" جارية "** و **" عسلا "** و **" برا "** و **" أرضا "** تمييز للإبهام الحاصل في **" أحد عشر "** و **" عشرون "** و **" قنطارا "** و **" إردبا"** و **" فدانا " .**

والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار ، أي الاسم الواقع قبله المفسَّر به .

وأما تمييز النِّسبة ــ ويسمى أيضا تمييز الجملة ــ فهو " ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه " ، وهو ضربان ؛ الأول : مُحَوَّل ، والثاني : غير محول .

فأما المحول فثلاثة أنواع :

الأول : مُحَوَّل عن فاعل ، ومثاله : " **تَفَقَّأَ زيدٌ شحمًا** " ، أصل الكلام : " تفقأ شحمُ زيدٍ " ، فحذف المضاف ــ وهو شحم ــ وأقيم المضاف إليه ــ وهو زيد ــ مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم أُتي بالمضاف المحذوف فانتصب على التمييز ، فـ " **شحما** " : تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى زيد ، وتفقأ أي امتلأ .

الثاني : محول عن مفعول ، وذلك نحو قوله تعالى : **(وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا)** ، أصله "وفجرنا عيونَ الأرض " ، فحذف المضاف ــ وهو عيون ــ وأقيم المضاف إليه ــ وهو الأرض ــ مقامه ، فانتصب انتصابه ، ثم أتي بالمضاف المحذوف فانتصب على التمييز .

الثالث : محول عن مبتدأ ، وذلك نحو قوله تعالى : **(أَنَا أَكْثَرُ منكَ مَالاً)** ، فأصله " مالِي أكثرُ من مالِك " ، فحذف المضاف ــ وهو مال ــ وأضيف المضاف إليه ــ وهو الضمير الذي هو ياء المتكلم ــ مقامه ، فارتفع ارتفاعه وانفصل ؛ لأنه لا يبتدأ بالضمير المتصل ، ثم جيء بالمضاف المحذوف فجعل تمييزا ، فصار **(أَنَا أَكْثَرُ منكَ مَالاً)** .

والباعث على التمييز المحول أن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس ، والناصب للتمييز في هذا النوع هو الفعل المسنَد في المحول عن الفاعل والمحول عن المفعول ، وأفعل التفضيل في المحول عن المبتدأ .

وأما غير المحول فنحو : " **امتلأ الإناءُ ماءً** " لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول .

ولا يكون التمييز إلا نكرة ، فلا يجوز أن يكون معرفة ، خلافا للكوفيين ، ولا حجة لهم في قول الشاعر : " **صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو** " ؛ فإن قوله : **"النفس"**

تمييز ، وليست (ال) هذه (ال) المُعَرِّفة ، بل هي زائدة لا تفيد ما دخلت عليه تعريفا ، فهو باق على تنكيره .

ولا يكون التمييز إلا بعد تمام الكلام ، أي بعد استيفاء الفعل فاعله ، والمبتدأ خبره ، فلا يجوز في التمييز أن يتقدم على عامله .

***

وَانصِبْ بإلَّا إذا استثنيتَ نحو أَتَتْ كُلُّ القَبَائِلِ إلَّا رَاكِبَ الجَمَلِ
وَجُرَّ مَا بَعْدَ غَيْرٍ أوْ خَلَا وَعَدَا كَذَا سِوَى نَحْو قامُوا غَيْرَ ذِي الحِيَلِ
وبعدَ نَفْيٍ وشِبْهِ النَّفْيِ إنْ وَقَعَتْ إلَّا يجوزُ لكَ الأمرانِ فَامْتَثِلِ

هذا هو الحادي عشر من منصوبات الأسماء ، وهو المستثنى ، والمستثنى في اصطلاح النحاة عبارة عن **" الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواها " ، وأدوات الاستثناء كثيرة ، منها : إلا ، وغير ، وسِوى ، وسُوى ، وسَواء ، وسِواء ، وخلا ، وعدا ، وحاشا .**

وما ذكرناه على ثلاثة أنواع :
الأول : حرف باتفاق وهو (إلَّا) .
والثاني : اسم باتفاق ، وهو (سِوى) ، بكسر السين والقصر ، و(سُوى) بضم السين والقصر ، و(سَواء) بفتح السين والمد ، و(سِواء) بكسر السين والمد .
والثالث : متردد بين الفعلية والحرفية ، وهو(خلا) ، و(عدا) ، و(حاشا) .
فالمستثنى بـ (إلا) ينصب وجوبا إذا كان الكلام تاما موجبا ، والتام : هو ما ذكر فيه المستثنى منه ، والموجب : هو الذي لم يتقدمه نفي ولا شبهه ، وشبه النفي : النهي ، والاستفهام ، سواء كان الاستثناء متصلا بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه ، نحو

قوله تعالى : **(فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً)**، وكقول الناظم : " **أَتَتْ كُلُّ القَبَائِلِ إِلَّا رَاكِبَ الجَمَلِ**"؛ فالقليل الذين لم يشربوا بعض من شربوا ، وراكب الجمل بعض القبائل ، أو منقطعا بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه ، نحو قوله تعالى : **(فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ)** ، فإبليس ليس من الملائكة ، والحمار ليس بعض الناس .

وإن كان الكلام تاما غير مُوجب ، فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعا ، فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء لأنه الأصل ، وجاز إتْباعه لما قبل (إلا) في إعرابه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعلى أنه عطف نسق عند الكوفيين ، لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة ، فتقول : " **ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ** و **إلا زيدًا** " ، و " **لا يقم أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيدًا** " ، و " **هل قام أحدٌ إلا زيدٌ ؟ وإلا زيدًا ؟** " ، و" **ما ضربت أحدًا إلا زيدًا** " ، و " **لا تضرب أحدًا إلا زيدًا** " ، و "**هل ضربتَ أحدًا إلا زيدًا ؟** " ، و" **ما مررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيدًا** " ، " و " **لا تمرُرْ بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيدًا** " ، و " **هل مررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ ؟ وإلا زيدًا ؟** " ، **والراجح البدلية** ، ومنه قوله تعالى : **(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)** ، و **(لاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ)** ، و **(مَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ)** ، وقد قرئ بالنصب في السبع ، في "**قليل**" من قوله تعالى : **(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)** ، فقرأ ابن عامر (**إِلَّا قَلِيلًا**) ، بالنصب على الاستثناء ، وفي "**امرأتك** " من قوله تعالى : **(لاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ)** ، فقرأ غير أبي عمرو وابن كثير **(إِلاَّ امْرَأَتَكَ)** بالنصب على الاستثناء .

وإن كان الاستثناء منقطعا تَعَيَّن النصب عند جمهور العرب ، فتقول : " **ما قامَ القومُ إلَّا حمارًا** " ، ومنه قوله تعالى : **(مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ)** ، **وبنو تميم يرجحون ويجيزون الإِتْباع** ، فتقول : " **ما قامَ القومُ إلا حمارٌ** " ، و " **ما ضربت القومَ إلا حمارًا** " ، و" **ما مررتُ بالقومِ إلا حمارٍ** " .

وإن كان الكلام ناقصا ، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ، ويسمى استثناء مُفَرَّغًا ، كان المستثنى على حسب بالعوامل ؛ فإن كان العامل يقتضي الرفع على الفاعلية رفعته عليها ، نحو : " **ما قامَ إلا زيدٌ** " ، وإن كان العامل يقتضي النصب على المفعولية نصبته عليها ، نحو : " **ما رأيت إلا زيدًا** " ، وإن كان العامل يقتضي الجر بحرف من حروف

الجر جررته ، نحو : " **ما مررت إلا بزيد** " ، ومنه قوله تعالى : **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ)**، و **(لاَ تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ)** ، و **(لا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)** .

أما **(غير)** ، و**(سِوى)** ، و**(سُوى)** ، و**(سَوَاء)** ، و**(سِواء) فحكم المستثنى بها الجر وجوبا، لإضافتها إليه ، أما الأداة نفسها فإنها تأخذ حكم المستثنى بإلا على التفصيل الذي سبق**، فإن كان الكلام تاما موجبا نصبتها على الاستثناء ، نحو : " **قامَ القومُ غيرَ زيدٍ** " ، ونحو قول الناظم : " **قامُوا غَيْرَ ذِي الحِيَلِ** " ، وإن كان الكلام تاما منفيا أتبعتها لما قبلها أو نصبتها ، نحو : " **ما يزورني أحدٌ غيرُ الصالحين ، أو غيرَ الصالحين** " ، وإن كان الكلام ناقصا منفيا أجريتها على حسب العوامل ، نحو : " **لا تؤمنْ بغيرِ الله** " .

والمستثنى بـ (خلا) و(عدا) و(حاشا) يجوز نصبه وجره ، والسر في ذلك أن هذه الأدوات تستعمل أفعالا تارة ، وتستعمل حروفا تارة أخرى، فإن قدرتهن أفعالا نصبت ما بعدها على أنه مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وإن قدرتهن حروفا خفضت ما بعدها على أنه مجرور بها .

ومحل هذا التردد فيما إذا لم يتقدم عليهن (ما) المصدرية ؛ فإن تقدمت وجب النصب ، وذلك لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ، فهن أفعال البتة إذا سبقتهن ، فتقول: " **قامَ القومُ خلا زيدًا ، وخلا زيدٍ** " بنصب " **زيد** " وجره ، و " **قامَ القومُ ما خلا زيدًا** " بالنصب لا غير .

***

وَانْصِبْ بِكَانَ وَإِنَّ اسْمًا يُكَمِّلُهَا مَع تابعِ مُفْرَدٍ يُغْنِيكَ عَنْ جُمَلِ

ذكر الناظم ــ **رحمه الله تعالى** ــ في هذا البيت **ما تبقى من المنصوبات ، وهو خبر (كان) وأخواتها ، واسم (إن) وأخواتها ، وتوابع المنصوب ، من : نعت ، وعطف ، وتوكيد ، وبدل .** وقد تقدم الكلام عليها في المرفوعات استطرادا ، فلا حاجة إلى إعادتها.

الباب الخامس
في مخفوضات الأسماء

وَاخْتِمْ بِأَبْوَابِ مَخْفُوضَاتِ الاسْمِ عَسَى
تَنَالُ حُسْنَ خِتَامِ مُنْتَهَى ٱلْأَجَلِ

عواملُ الخفضِ عندَ القومِ جُملتُها ثَلاثةٌ إنْ تُردْ تَمثيلَها فَقُلِ
غلامُ زيدٍ أتَى فِي مَنْظَرٍ حَسَنٍ فانظُرْهُ وَاحْذَرْ سِهَامَ الأعْيُنِ النُّجْلِ
اسمٌ وحرفٌ بلا خُلْفٍ وتابعُها فيهِ الخِلافُ نَمَى فَاسألْ عنِ العِلَلِ
واعلمْ بأنَّ حروفَ الجرِّ قدْ ذُكرتْ في الكُتْبِ فارجِعْ لهَا واستغنِ عنْ عَمَلِ

هذا هو الباب الخامس ، وقد ختم به الناظم ــ **رحمه الله تعالى** ــ نظمه ، وهو في **مخفوضات الأسماء ، فالاسم المخفوض على ثلاثة أنواع ؛ مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، ومخفوض بالتَّبَعِية** ، وذلك لأن **عوامل الخفض ثلاثة : حرف** ، **واسم** ، **وتبعية.**

النوع الأول : المخفوض بحرف من حروف الخفض ، وحروف الخفض كثيرة قد ذكرت في كتب النحو ، ولا يناسب المقام ذكرها ، فارجع إليها ، ومنها : **(مِن)** ، و**(إِلَى)** ، و**(عَن)** ، و**(عَلَى)** ، و**(فِي)** ، و**(رُب)** ، و**(الباء)** ، و**(الكاف)** ، و**(اللام)** ، و**(حروف القسم)** ، **وهي : "الواو ، والباء ، والتاء"** .

ومثاله قوله تعالى : **(وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ)** ، و **(إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ)** ، و **(لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ)**.

والنوع الثاني : المخفوض بالإضافة ، أي بسببها ، لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه ، فالمضاف إليه مجرور بالمضاف ، و**الإضافة :** ضم اسم إلى آخر بتنزيله من

الأول منزلة التنوين ، نحو : " **غلامُ زيدٍ** " ، فـ " **زيدٍ** " مخفوض بإضافة " **غلامٍ** " إليه ، ويسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه .

وهذا النوع على ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون الإضافة فيه على معنى (مِنْ) ، وضابطه : أن يكون المضاف جزءا أو بعضا من المضاف إليه ، نحو : " **ثوبُ صوفٍ** " ، و " **خاتمُ فضةٍ** " ، أي ثوب من صوف، وخاتم من فضة ؛ إذ أن الثوب بعض الصوف وجزء منه ، والخاتم بعض الفضة وجزء منه .

والثاني : ما تكون الإضافة فيه على معنى(في) ، وضابطه : أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو قوله تعالى : **(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ)** ، أي بل مكرٌ في الليل ، فإن الليل ظرف للمكر ووقت يقع فيه المكر .

والثالث : ما تكون الإضافة فيه على معنى (اللام) ، وهو كل ما لا يصلح فيه أحد القسمين السابقين ، نحو : " **غلامُ زيدٍ** " ، أي غلامٌ لزيدٍ .

وأشار الناظم بقوله : " **اسمٌ وحرفٌ بلا خُلْفٍ** " إلى أنه لا خلاف في هذين النوعين .

النوع الثالث : المخفوض بالتبعية ، أي تبعيته لاسم مخفوض ، بأن يكون نعتا له ، نحو : "**الفاضلِ** " من قولك : " **قرأتُ القرآنَ على محمدٍ الفاضلِ** " ، أو معطوفا عليه ، نحو : "**زيدٍ** " من قولك : " **أخذتُ النحوَ عنْ محمدٍ وزيدٍ** " ، أو غيرهما من التوابع التي سبق ذكرها .

وهذا مبني على رأي الأخفش والسهيلي أن العامل فيه هو التبعية ، وهو ضعيف ، والأصح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، فهو مجرور بما جُر به متبوعه من حرف أو مضاف ، هذا في غير البدل ، أما فيه فهو على نية تكرار العامل .

وقد سبق الكلام على هذا النوع في آخر أبواب المرفوعات مفصلا. وقد مثل المصنف للأنواع الثلاثة بقوله : " **غُلامُ زَيدٍ فِي مَنْظَرٍ حَسَنٍ** " ، فـ " **زَيدٍ** " مجرور بالإضافة ، و " **مَنْظَرٍ** " مجرور بالحرف ، و " **حَسَنٍ** " مجرور بالتبعية . وقد نبه على الخلاف في النوع الثالث بقوله :" **وَتَابِعُهَا فِيهِ الخِلَافُ نَمَا**" .

يَا رَبِّ عَفْوًا عَنِ الجَانِي المُسِيءِ فَقَدْ ضَاقَتْ عَلَيْهِ بِطَاحُ السَّهْلِ وَالجَبَلِ

هذا هو البيت الذي ختم الناظم ــ **رحمه الله تعالى** ــ به منظومته ، والذي أشار إليـــه في الباب الأول بقوله : **" لا تزيدُ سِوى بيتٍ به قد سألتُ العفوَ عن زللِ " .**
وقد سأل الله عز وجل فيه العفو عن الزلل ، عفا الله تعالى عنا وعنه وعن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، إنه سميع عليم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، والله تعالى أعلـــى وأعلم وأعز وأكرم .

***

وقد كان الفراغ من كتابة هذا الشرح في سحر يوم الأحد 16 من شهر ربيع الأول سنة 1413 من هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم . والله أسأل أن يديم النفع به بفضله وكرمه وإحسانه ، آمين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله عليه وآله وسلم .

وكتب

أبو محمد هشام السيد محمد المغاوري

الفهرس

الموضوع **الصفحة**